اللواء الغجري لـ«الوطن»:

توقيف ٧ أشخاص لتجميعهم أسطوانات بطرق مخالفة وحراستها مقابل أجور

| عبير سمير محمود

كشف عضو المكتب التنفيذي عن قطاع التجارة الداخلية في محافظة اللاذقية علي يوسف لـ«الوطن» عن آلية جديدة لتوزيع مادة الغاز على المواطنين، بهدف وصول المادة إلى أكبر عدد من الناس بحسب الكميات المتوافرة.

وبيّن يوسف أن الآلية الجديدة تتم عبر توزيع المادة من أصحاب الرخص بإشراف مراقب تمويني مع مؤازرة من عناصر حفظ النظام لتنظيم الدور، وفق الآلية الجديدة البديلة للمراكز المباشرة التي شهدت تدافعاً كبيراً من المواطنين.

ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى أن التوزيع اليومي يشمل ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مرخص يومياً في مدينة اللاذقية، ليصار إلى تبديل أسطوانات الغاز الفارغة للمواطنين بموجب دفتر العائلة لينال أكبر عدد منهم الكميات الموزعة بحسب المناطق الجغرافية بشكل أوسع وفق الآلية الحالية.

وأكد يوسف أن الإنتاج اليومي للمحافظة ارتفع إلى ١٤ ألف أسطوانة، بعد أن كان خلال اليومين الماضيين ١٣ ألف أسطوانة في اليوم الواحد، مشيراً إلى أنه إذا استمرت الأمور على هذا الشكل فستفرج الأزمة خلال أيام قليلة جداً بعد سد العجز الذي حصل في الفترة الماضية نتيجة الاختناقات بسبب الكميات القليلة الواردة.

> آلية جديدة لتوزيع الغاز في اللاذقية

وفي السياق وعن دور حفظ النظام في عملية توزيع الغاز والاتهامات الموجهة له بمفاقمة الأزمة، يوضح قائد شرطة اللاذقية اللواء نبيل الغجري لـ«الوطن»، بأن حفظ النظام لا يتدخل نهائياً بعملية التوزيع، مبيناً أن دور العناصر مؤازر للمشرفين على التوزيع فقط لا غير، وليسوا بائعي غاز.

وشدد الغجري على أن المؤازرة تعني فرض الالتزام بالدور، وحفظ النظام يتدخل عند محاولة أي شخص خرق نظام الدور في تسليم الأسطوانات والحصول عليها بطريقة مخالفة، ما جعل البعض عند إلزامهم بالدور يتهمون العناصر بالتدخل وخرق عملية التوزيع.

وأكد قائد الشرطة أنه تم توقيف ٧ أشخاص في منطقة الشيخ ضاهر، بعد ضبطهم يقومون بعملية تجميع الأسطوانات بطرق مخالفة وحراستها مقابل أجور مالية معينة، مضيفاً: إنه تم توقيف شخص أشبه بـ«متعهد غاز» ومجموعته من المتعاونين معه وتمت إحالتهم على القضاء المختص تحت إطار محاولة احتكار مواد أساسية.

نواب يتساءلون عن بردى والفيجة والآبار غير المرخصة.. انهيار المباني في حلب سببه تسرب المياه إليها

وزير الموارد المائية: مياه البحر لإرواء دمشق

الكزبري: لماذا يتم تعطيل المنح والقروض التي تصدر من المنظمات المرخصة في سورية؟

| محمد منار حميجو

تركزت مداخلات بعض النواب على موضوع حفر الآبار عشوائياً وتسرب المياه إلى البحر ما يهدد باستنزاف الموسم المطري الذي تم وصفه بالخير، فقال النائب جمال الزعبي: الموسم الحالي يبشر بالخير إلا أن استنزافه بحفر الآبار العشوائية يستنزف المياه حتى الاحتياطية في الآبار الجوفية.

وخلال الجلسة المخصصة لمناقشة أداء وزارة المياه شدد الزعبي على ضرورة محاسبة الذين يحفرون الآبار العشوائية التي يتجاوز عددها الآلاف في المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة وخصوصاً حول بحيرة المزيريب التي هي بالأساس تشكل مصدراً أساسياً لمدينة درعا.

من جهته رأى النائب خير الدين السيد أن الأمطار في العام الحالي خيرة وغزيرة، معرباً عن أمله أن تنشئ الوزارة سدوداً تجميعية لكيلا تذهب كل هذه الأمطار في البحر، مشيراً إلى أن بعض الوحدات الإدارية تشرع بيع المياه وأن هذا الموضوع غير مقبول نهائياً، إضافة إلى بدونات المياه التي تباع.

وتساءل زميله أحمد الكزبري عن وضع مياه نهر الفيجة وماذا عملت الوزارة بعد صدور القانون رقم واحد الصادر في العام الماضي وخصوصاً لجهة المخططين التنظيميين لبلدتي الفيجة ودير مقرن؟.

وفي مداخلة له أشار الكزبري إلى موضوع تعطيل المنح والقروض التي تصدر من المنظمات الدولية العاملة والمرخصة في سورية، موضحاً أنها تمنح جزءاً من الدعم عبر منح للحكومة وجزءاً آخر عبر قروض طويلة الأجل من دون فوائد وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع معالجة محطات الصرف الصحي.

وتطرق النائب معن قنبور إلى موضوع ظهور انهيار المباني السكني في الأحياء الشرقية لمدينة حلب، معتبراً أن تسرب مياه الشرب إليها تتسبب بانهيارها وخصوصاً أن شبكات المياه المغذية لهذه الأبنية مدمرة.

وطالب قنبور الوزارة بتوجيه مؤسسات مياه الشرب لمعالجة هذه المشكلة وعدم انتظار الشكاوى لإصلاح المشكلات بل المبادرة لحلها وخصوصاً أنه أمس الأول انهار مبنى أودى بحياة ١١ شخصاً، أيدته بذلك زميلته زينب خولة التي أكدت وجود العديد من المباني التي تتسرب إليها المياه.

وأكدت خولة أن هناك أكثر من مبنى مهدد بالسقوط رغم حديث مؤسسات المياه عن معالجة المشكلة، متسائلة عن مصدر هذه المياه، ومعربة عن أملها في معالجة هذا الموضوع بأسرع وقت ممكن.

ورأى زميله حسين عباس أنه يجب ألا تكون الأزمة شماعة لتعليق التقصير عليها بل يجب أن تشكل دافعاً لابتكار الحلول لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المواطنون، مضيفاً: هذا لم نلمسه في بعض الجوانب المتعلقة بعمل بعض الوزارات ومنها وزارة الموارد المائية.

وفي مداخلة له أوضح عباس أنه منذ بداية الدور التشريعي الثاني تتم مطالبة الوزارة بمعالجة شبكة الصرف الصحي في القرى الجنوبية في منطقة مصياف الذي بات يشكل خطراً على المواطنين بما يشكله من تلوث للبيئة.

ولفت النائب مجيب الدندن إلى موضوع النقص البشري في الوزارات، مشدداً على ضرورة معالجة الحكومة لهذا الموضوع وخصوصاً أن المشكلة ليست فقط في وزارة الموارد المائية.

وتساءل النائب شحادة أبو حامد عن خطة الوزارة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة لواقع المياه وخصوصاً في جبل الشيخ بعدما أكرمنا الله تعالى بالمطر والثلوج؟ على حين أكد زميله نبيل صالح أن قرى جبل الساحل ما زالت عطشى لأن الحكومة تترك نصف المياه تذهب إلى البحر على الرغم من مطالبتها بسدات مياه إلا أن الوزارة أنجزت ثمانياً فقط.

وتساءلت زميلته مها شبيرو عن الوقت الذي سيرفع فيه الصرف الصحي من بردى، مشيرة إلى انخفاض حصة الفرد من المياه من ٧٠٠ إلى ما بين ٦٠٠ سنوياً علماً أن حصة الفرد العالمية نحو ألف

ومن ثم متى سيتم رفع حصة الفرد السوري حتى يستطيع أن يتمتع بالمياه؟ وأشارت شبيرو إلى موضوع توقيت قطع المياه باعتبار أن تنقطع نهاراً وتأتي ليلاً، على حين تساءل زميلها ماهر موقع عن واقع سدي تشرين والفرات.

الوزير يوضح

أكد وزير الموارد المائية والصرف الصحي حسين عرنوس أن انهيار المبنى في حلب بموجب التقرير الذي جاء من حلب يؤكد أنه مبنى قديم عبارة عن طابق أول حجر وتم تشييد خمسة طوابق بلوك فوقه.

وخلال رده على مداخلات النواب كشف عرنوس أنه تم إعداد تقرير حول الموضوع بعدما تم تكليف عميد كلية الهندسة المدنية ونقيب المهندسين إعداده وأنه سيتم إرساله إلى مجلس الشعب مفصلاً.

وعما يتعلق بموضوع الآبار العشوائية أوضح عرنوس أنه تم إعداد جداول بها وأنه سيتم عرض النتائج قريباً لكن بعد وضع الخرائط المائية، كاشفاً عن تشكيل لجان لاستصلاح الأراضي وأنه سيتم الانتهاء منها قبل الشهر السادس وسيتم عرض رأي الوزارة في هذا الموضوع لكل الجهات.

وعما يتعلق بسدود الفرات والبعث وتشرين أكد عرنوس أن الحكومة تديرها فنياً وأن موظفي الدولة فيها، مؤكداً أن المياه وسد الفرات هو ملك للشعب السوري وأنه تم رفع مذكرة حول هذا الموضوع من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

ولفت عرنوس إلى أن الوزارة لا تختبئ وراء الأزمة، مشيراً إلى أن الوزارة تتعامل مع المنظمات وأنه في دير الزور تم تركيب مجموعات من التوليد بالتعاون معها.

وكشف عرنوس أنه يتم إحداث سدين في طرطوس لقطف المياه التي تذهب من البحر، مشيراً إلى أن استقدام المياه المحلاة من البحر من أحد المشروعات الإستراتيجية لتأمين المياه لدمشق في المستقبل، موضحاً أن هذه المشروعات مدروسة وتم وضعها على الأولية.

وأضاف عرنوس: يتم تعزيز مياه دمشق من جبل الشيخ وغدير البستان، موضحاً أن هذه المشروع في تقييمه الأخير وأنه سيريح أهالي العاصمة وريفها.

«الدولار» يرفع الأسعار.. والتموين: ذلك طبيعي بحسب علم الاقتصاد والمنطق

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن عدد من الباعة في أسواق حماة، أن أسعار العديد من المواد الغذائية وغير الغذائية ارتفعت خلال الأيام القليلة الماضية، ارتفاعاً كبيراً أثر في حركة البيع والشراء سلبياً، فصار المستهلك – كما أكدوا لـ«الوطن» – لا يشتري إلا الضروريات وبكميات قليلة، بدءاً من الصابون إلى السكر والرز والسمن والزيت والمواد المستوردة، فقد عمد تجار الجملة إلى رفع أسعار موادهم مع ارتفاع سعر الدولار، ورأى عدد من المواطنين الذين التقتهم «الوطن» في الأسواق في مدينة حماة، أن التجار والباعة رفعوا أسعار موادهم بشكل كبير، من دون أي مسوّغ، حتى لو كان ذلك بحجة سعر صرف الدولار، فموادهم استيراد قديم وارتفاع الدولار جديد.

رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية في حماة دانيال جوهر، بيَّن لـ«الوطن» أن أسعار المواد المستوردة أو المنتجة محلياً ويدخل في تركيبها مواد مستوردة، ارتفعت أسعارها ١٠٪ كالمنظفات والمواد الغذائية وغير الغذائية.

وأوضح أن ذلك أمر طبيعي بحسب علم الاقتصاد والمنطق الاقتصادي، حتى وإن كانت موادهم مستوردة بإجازات استيراد قديمة، فهم يحسبون حساباً لاستيرادهم مواد جديدة بحسب سعر صرف الدولار الجديد، وبالتأكيد لن يبيعوا موادهم اليوم بخسارة.

وأما مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك زياد كوسا، فبيَّن أن الدوريات استنفرت أمس في الأسواق لمراقبة المحال لقمع أي حالة تلاعب بالأسعار يقوم بها الباعة أو التجار، أو رفعها من دون مستند قانوني.

إقبال كبير يشهده مهرجان حمص الكبير برعاية سيريتل

عياش لـ«الوطن»: عروض مغرية وحسومات تصل إلى ٥٠٪

| حمص- نبال إبراهيم

برعاية ماسية من شركة سيريتل وبالتعاون بين محافظة حمص وغرفة تجارة حمص تقيم شركة قمر لتنظيم المعارض مهرجان حمص الكبير معرض «إميسيا» للمنتجات الغذائية والكيميائية في صالة غزوان أبو زيد الرياضية.

و بينت منظمة المهرجان غفران عياش لـ«الوطن»: أن المهرجان يهدف إلى تسويق المنتج السوري وطرحه بالأسواق المحلية والعمل على ترويجه بشكل ممنهج ليصل إلى المستهلك بالشكل الصحيح من جهة وتوفير ما يرغب به المواطنون من حاجيات ومستلزمات أساسية بأسعار مناسبة ومنافسة للسوق عبر البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك، منوهة بأن إقامة المهرجان في محافظة حمص لكونها منطقة وسطى وعقدة وصل بين مختلف المحافظات السورية.

وأوضحت أن المعرض يشمل مختلف أنواع المنتجات الغذائية والكيميائية الوطنية المحلية الصنع بأسعار مدروسة ومنافسة وبعروض ترويجية مغرية وحسومات تتراوح مابين ١٠٪ إلى ٥٠٪.

وبينت أن المعرض سيستمر حتى الأربعاء القادم، وله شقان شق منه يستهدف المواطن السوري وآخر يتعلق بالشركات المنتجة والمشاركة بالمهرجان من خلال تحقيق ريعية اقتصادية جيدة لها والترويج لمنتجاتها بشكل مدروس.

وأشارت عياش إلى الدور الكبير لشركة سيريتل التي رعت هذا المعرض وقدمت كل ما يلزم لإنجاحه، مشددةً على أهمية دور هذا المعرض في تنشيط حالة الركود الاقتصادي الذي شهدته محافظة حمص نتيجة ما تعرضت له من أزمات خلال الأعوام الماضية من جهة والمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد بشكل عام من جهة أخرى.

«العمال» يصفون إدارات الشركات الكيماوية بالتسيب والفساد

الديري: ارتفاع تكاليف الإنتاج وراء توقف الإنتاج في زجاج دمشق

| محمود الصالح

اتهم رئيس نقابة عمال المواد الكيماوية في دمشق عهد الديري المؤسسات والشركات العاملة في مجال نقابته بتخلف إداراتها وثقافتها ومعاييرها التي تتطلبها وضرورة العمل على تصحيح البنية الإدارية، وأكد على وجود التسيب واللامبالاة والفساد المتحكم بالعديد من مفاصل الأداء والعمل، مما يحتاج إلى وضع آلية للرقابة والمحاسبة، ووصف إنتاج تلك المؤسسات بأنه منخفض الجودة ما أفقده القدرة على تحقيق المنافسة مع الأسواق الخارجية، وأشار إلى تدني تنفيذ الخطط الاستثمارية وخاصة ما يتعلق في الاستبدال والتجديد، وغياب برامج التأهيل والتدريب للكوادر الفنية، لافتاً إلى ضعف الكادر التجاري والتسويقي بالعديد من الشركات وغياب الدراسة لحاجة الأسواق الداخلية والخارجية.

وقدم رئيس النقابة توصيفاً لواقع الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية بدمشق، والتي كانت تنتج الزجاج المحجر والذي توقفت عن إنتاجه بسبب تكدس كميات كبيرة نتيجة انعدام التصريف، ما دفع الشركة إلى طرح فرن الإذابة وتصنيع مادة السيليكات الصلبة للاستثمار، أما الزجاج المسطح «الفلوت» فما زال الوضع يراوح، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة والشركة المنفذة /لاسكو/ اللبنانية في منتصف تشرين الأول الماضي، وتم استقدام خبراء صينيين قاموا بمعاينة مشروع /الفلوت/ ووصف الحالة الراهنة للتوريدات والأعمال المدنية وقدمت الشركة اللبنانية تقريراً فنياً بالواقع وبرنامجاً زمنياً لاستكمال المشروع.

أما خطوط الإنتاج /محجر – سيليكات – خزف/ متوقف بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على منافسة المواد المستوردة. منوهاً بأن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة (فيول – غاز – مازوت – كهرباء) والتي تشكل ٤١٪ من تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة والتي تشكل ٤١٪ من التكلفة الإنتاجية، يجعل تكلفة إنتاج الزجاج المحجر أكبر من الزجاج المستورد، علماً أن فرن المحجر تم تشغيله في عام ٢٠١٤ ولكن عاد للتوقف بسبب تكدس الإنتاج وعدم القدرة على تصريفه، وهذا الحال ينطبق على منتج السيليكات، ولم تتجاوز مبيعات شركة الزجاج ٢٦ مليون ليرة خلال عام ٢٠١٨، ما دفع الوزارة إلى عرض شركة الزجاج للاستثمار، ورغم العرض لأكثر من مرة لم يتقدم أحد للاستثمار.

تنويه

عطفاً على ما نشر في«صحيفة الوطن» بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٩ العدد ٣٠٧٦ صفحة اقتصاد رقم ٦.

أود التوضيح بأني لم أقم بتسليم أي جهة لديكم صورة من السؤال أو الجواب ولم أقابل الصحفي كاتب المقال إطلاقاً، بخصوص السؤال الذي وجهته بشكل أصولي وجاء الرد عليه وفق الأصول في جلسة مجلس الشعب وعند تلاوته أجبت بأنني لم أرض بالجواب باعتباره لم يكن كافياً وجرى حفظه وأنا لم أسلم أي جهة لا السؤال ولا الجواب.

عضو مجلس الشعب

خضر الحسين